

حملة " الشريعة الإسلامية مصدر كل تقنين "

أقر أنا الموقع أدناه أنني لا أقبل بغير المادة التالية بديلا، شريطة أن توضع في" أول الدستور "لا تسبقها مادة، ولا تعارضها؛ وهذه المادة هي:

﴿الشريعة الإسلامية مصدر كل تقنين﴾

الإسم	الرقم القومي	المهنة	التوقيع